تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

استراتيجية ترامب وتوجهات الكونجرس نحو العراق
إعادة ترتيب الاصطفاف الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط

أنس سعد عبد العزيز

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

استراتيجية ترامب وتوجهات الكونجرس نحو العراق
إعادة ترتيب الاصطفاف الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

أنس سعد عبد العزيز/ أكاديمي عراقي/ ملتحق ببرنامج الدكتوراه_ قسم الاستراتيجية. جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة ©

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

لعلّ أبرز محطات عدم اليقين في العقود الأخيرة تكون الأحداث التي يمر بها الشرق الأوسط اليوم، مع اضطرابات جيوسياسية ووقائع ميدانية متسارعة، تشير إلى منعطف تاريخي غامض لم يتم تحديد طبيعته بعد. العراق ليس بعيداً عن هذه المرحلة المحورية التي نعيشها حالياً، ومن الصعب بمكان في الوقت الراهن تحديد المسار الأمثل له في بيئة معقدة ومتغيرة. ربما يتعين على العراق في هذه الظروف أن يجد التوازن بين موقعه الجغرافي وهيكل النظام الدولي، بالإضافة إلى متطلباته الداخلية والضغوط الخارجية والإقليمية. مشروع قانون تحرير العراق، إذا ما تم اعتماده، سيوجّه العراق نحو إعادة تحديد تموضعه الاستراتيجي. ولفهم هذه التحولات الراهنة، من الضروري فهم الرؤية الإيرانية للشرق الأوسط وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في مضمون القانون المزمع تشريعه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن الناحية الموضوعية، تحاول الإدارة الأمريكية وبعض النواب في الكونغرس الأمريكي فرض قيود محددة على حركة العراق الخارجية، بما يسهم في تغيير منطق التفاعل في المنطقة بعد أحداث سوريا والهزة التي أثرت بشكل كبير في مكانة إيران الإقليمية، مما يضع العراق استراتيجياً أمام عدة احتمالات مستقبلية ترتبط باستراتيجية الإدارة الأمريكية وتوجهات المؤثرين فيها.

أولاً: إيران من الهيمنة الإقليمية إلى المأزق الاستراتيجي

تتمتع إيران بمفهوم أمني فريد من نوعه، ينبثق من مجموعة من الأهداف الرئيسة، في مقدمتها ضمان استقرار النظام، وتصدير الثورة الإسلامية، وتحقيق الهيمنة الإقليمية بوصفه الهدف الأبرز. وقد تشكّل هذا المفهوم نتيجة تداخل عدة عوامل، من بينها التاريخ الإيراني العريق، والمعتقدات الدينية التي توجه سياسة النظام، والموقع الجغرافي الذي يسهم في تعزيز استراتيجيتها لتوسيع نفوذها في المنطقة. غير أن هذه الاستراتيجية، من منظور العديد من الأنظمة الأخرى في المنطقة، تُعدّ تهديداً مباشراً، وهو ما أدى إلى اضطرابات جيوسياسية لم تهدأ حتى اللحظة.[1]

1- KAM, Ephraim. Iran's Deterrence Concept. Strategic Assessment–A Multidisciplinary Journal on National Security, 2021, 24.3: 19-32.

هذا التوجّه الاستراتيجي وضعها أمام خصوم أقوياء يشكلون تهديداً عسكرياً واقتصادياً لها، في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، لذا عمدت في مواجهة تلك التهديدات في بناء مجموعة من أدوات الردع، في مقدمتها البرنامج الصاروخي، ذي الترسانة الكبيرة من الصواريخ المتنوعة، والذي يتيح لها الوصول إلى مناطق مختلفة من الشرق الأوسط بما في ذلك الكيان الصهيوني، الأداة الأُخرى الأكثر أهمية أو ربما الأكثر تأثيراً هي الفواعل ما دون الدولة التي دأبت إيران على الاستثمار فيهم، والمنتشرة في دول عربية عدة[2]. كانت تلك الفواعل بمثابة رافعة استراتيجية لإيران تمثل ردعاً جيوبوليتيكياً، ذي بعدين، الأول يتمثل بكونه خياراً منطقياً تعويضياً عن الردع النووي، والثاني يخلق لطهران أداة توازن إقليمي لما تمثله من أوراق ضغط حاسمة تجاه قضايا متنوعة في الشرق الأوسط.

لم يكن العراق استثناءً من استراتيجية إيران تجاه المنطقة، فمنذ عام 2003، عندما أزاحت الولايات المتحدة الأمريكية نظام (صدام حسين)، خشيت إيران أن تكون الهدف التالي للاستراتيجية الأمريكية، عندما صنفها الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) إلى جانب العراق وكوريا الشمالية ضمن ما يسمى بمحور الشر، ومع ذلك فقد تحولت الموازين لصالح إيران بشكلٍ ملحوظ، وعلى وجه التحديد مع إعلان العراق والولايات المتحدة الأمريكية عن اتفاق الإطار الاستراتيجي وانسحاب الأخيرة في عام 2011م[3]. ومنذ ذلك الحين، انتهجت إيران استراتيجية مزدوجة في العراق، تمثلت أولاً في تقديم الدعم للأحزاب والشخصيات المؤثرة داخل المنظومة السياسية العراقية، وثانياً في التأثير على الفصائل المسلحة التي كانت تقاتل القوات الأمريكية قبل انسحابها. وعندما تمكنت جماعات داعش الإرهابية من السيطرة على أجزاء من العراق، برزت هذه الفصائل بشكل كبير من خلال مشاركتها مع التحالف الدولي في القتال ضد تنظيم داعش الإرهابي. وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في ضمان حضور مؤثر وواسع لإيران في تفضيلات السياسة العراقية على المستويين الداخلي والخارجي.[4] فعلى الرغم من وجود توزيع للأدوار بين الفصائل وقوات التحالف الدولي، فإن طبيعة العدو فرضت على جميع الأطراف المشاركة في قيادة عمليات مشتركة تؤمّن أعلى قدر من التنسيق لتحقيق الانتصار في المعارك.

2- Ibid, p.31.
3- AZIZI, Hamidreza. Integration of Iran-backed armed groups into the Iraqi and Syrian armed forces: implications for stability in Iraq and Syria. Small Wars & Insurgencies, 2022, 33.3: 499-527.
4- STEINBERG, Guido. The" axis of resistance": Iran's expansion in the Middle East is hitting a wall. 2021, p.21.

عززت إيران مكانتها الإقليمية من خلال انخراطها في القضية الفلسطينية، واضعة لها إطاراً استراتيجياً شاملاً تجسّد في نظرية «أم القرى»، التي سلطت الضوء على تحرير فلسطين وتبرير تشكيل فصائل مسلحة لمواجهة الكيان الصهيوني، الذي اتسمت أساليب سيطرته واحتلاله بابتعادها عن القيم الإنسانية. وقد لاقت هذه الاستراتيجية صدى واسعاً في العالم العربي، وحشدت دعماً اجتماعياً كبيراً من خلال تصوير إيران كدولة داعمة لقضية عادلة، مما أسهم في تعزيز شرعية النظام الإيراني في الداخل، فضلاً عن تعزيز مكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي.[5]

استطاعت إيران أن تحقق جزء كبير من طموحها في هذه الاستراتيجية، حتى أضحت الفاعل المركزي في المنطقة، إلّا أن هذا الوضع الاستراتيجي الذي خلقته إيران، تعرض إلى إرباك وتراجع شديدين، كجزء من تداعيات أو ارتدادات عملية طوفان الأقصى، الذي نفذته حركة (حماس) على القواعد والمستوطنات الصهيونية في غلاف غزة، والذي يعد واحدة من أكثر الهجمات تأثيراً على الكيان منذ تأسيسه، وأشدها وطأة على المنطقة ككل[6]. في البداية، فقد الكيان الصهيوني توازنه عقب المعركة، إلا أنه، وبعد الدعم الكبير الذي تلقاه من الولايات المتحدة، تمكن من استعادة توازنه على مختلف الصعد، ووجّه ضربات قوية إلى محور المقاومة، أضعف خلالها كلاً من حركة (حماس) و(حزب الله اللبناني)، تبعها انهيار نظام الأسد بشكل دراماتيكي. وبهذا، حقق الكيان الصهيوني انتصاراً تكتيكياً مكّنه من الحديث عن إعادة تشكيل الشرق الأوسط واستثمار اللحظة الراهنة لإدامة إضعاف مرتكزات المحور وفواعله الرئيسة. وقد أدى ذلك إلى فقدان إيران لميزتها الاستراتيجية في توظيف الفصائل المسلحة التي كانت تعمل كأدوات للردع والموازنة في آن واحد، وهي اليوم تحاول إعادة تموضعها الاستراتيجي وفق المعطيات الجديدة، عبر تبني التفاوض والدبلوماسية كنهج لأدائها السياسي الخارجي.

5- BAKR, Ali. Iran and the role of factional groups in operation AL-AQSA flood: tools and policy outcomes. journal for Iranian studies, 2024, 8.19: 45.

6- DOSTRI, Omer. Hamas's October 2023 Attack on Israel. MILITARY REVIEW, 2023, p.2.

ثانياً: مشروع قانون تحرير العراق.. تحديات الاستجابة العراقية في بيئة مضطربة

كجزء من إعادة تشكيل الشرق الأوسط، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، على حد سواء، أن الفرصة أصبحت مواتية لإضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة، وإعادة ترتيب الملفات، وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني، وتحييد الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران. ولم يكن العراق استثناءً من هذا التوجه؛ إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية، في البداية، على العراق الامتناع عن التعاون الطاقوي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كجزء من عقوبات «الضغط الأقصى» المفروضة على إيران. إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد تقدم اثنان من أعضاء الكونغرس الأمريكي بمشروع قانون أُطلق عليه «قانون تحرير العراق من إيران»، يتضمن ثماني مواد، ست منها رئيسية واثنتان توضيحيتان. وتنص المادة الثالثة من مشروع القانون على وضع استراتيجية مشتركة بين الوكالات لتحرير العراق من النفوذ الإيراني، على أن يتم ذلك في موعد لا يتجاوز 180 يوماً من تاريخ سنّ القانون. ويتولى إعداد هذه الاستراتيجية وزير الخارجية الأمريكي بالاشتراك مع وزير الخزانة والرئيس التنفيذي لوكالة الولايات المتحدة للإعلام العالمي، بحيث تُقدَّم إلى الكونغرس، وتتضمن خطة لتفكيك الفصائل المسلحة، بما في ذلك الحشد الشعبي، وفق الرؤية الأمريكية، وإنهاء هيمنة إيران على النظام السياسي العراقي، وفقاً للقانون المقترح ورؤية إدارة ترامب.[7]

على الرغم مما تبدو عليه قوة العبارة في المادة المذكورة أعلاه ووضوحها، إلا أن آلية التطبيق لا يمكن أن تكون بتلك البساطة، وذلك لاعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها أن الدور الإيراني، أو التوافق بين الطبقة السياسية العراقية وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ليس نابعاً من قوة إكراه بقدر ما هو نابع من مدركات ساسة العراق للمشتركات المتنوعة التي تربطهم بالجمهورية الإيرانية، إضافةً إلى تماسك الخطاب الموجه للغرب، ولا سيما إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بما يتناغم مع بنية تكوين الفرد العراقي. وهو ما سيشكّل واحداً من أبرز التحديات التي ستواجه الإدارة الأمريكية في محاولتها فرض سياستها على العراق وفقاً لهذا النمط.

7- أنظر المادة الثالثة من مشروع القانون على الرابط التالي:House.gov https://joewilson.house.gov

ولذلك، تشير الفقرات اللاحقة من المادة ذاتها إلى ضرورة تعزيز القوة الناعمة الموجّهة نحو العراق، من خلال تقديم سردية تركز على تسليط الضوء على قضايا الفساد، والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأعمال العنف ضد المتظاهرين، إلى جانب تقديم الدعم للمجتمع المدني، والصحفيين، والمنافذ الإعلامية المستقلة، وجماعات المعارضة، بهدف مواجهة الخطاب الذي يقدمه النظام السياسي العراقي. كما تدعو المادة إلى قيام مجتمع الاستخبارات بتقديم المساعدة في جمع المعلومات، ومراقبة وكشف أنشطة إيران والفصائل المرتبطة بها داخل العراق.

تشير المادة الرابعة من مشروع القانون إلى تصنيف الفصائل والجماعات المرتبطة بإيران كمنظمات إرهابية، وذلك في موعد لا يتجاوز 90 يوماً من تاريخ سن القانون. ويتولى وزير الخارجية مهمة تسمية كلٍ من هذه الفصائل كمنظمات إرهابية، بغرض التعامل معها وفق القوانين المتعلقة بمكافحة الجماعات الإرهابية، وذلك استناداً إلى التصور الأمريكي الذي تم تقديمه. وإلى جانب التسميات المحددة التي تم طرحها في نص القانون، تبنى مشروع القانون أيضاً نصوصاً عامة تتيح للولايات المتحدة الأمريكية مواجهة أي كيان أو منظمة تابعة، أو مملوكة، أو خاضعة لسيطرة الحرس الثوري الإيراني.

وإذا كانت المادة الثالثة من القانون تشير إلى تعزيز القوة الناعمة في مواجهة النفوذ الإيراني، فإن المادة الرابعة تحمل في طياتها تهديداً واضحاً، يتمثل في التلويح باستخدام القوة الصلبة. فعندما تُصنَّف جهة ما كمنظمة إرهابية، فإن ذلك يشير ضمناً إلى أن استهدافها يصبح ممكناً متى توفرت الفرصة زماناً ومكاناً، إذ إن الغاية من هذا التصنيف هي توفير غطاء شرعي (أمريكي) لعمليات الاستهداف.

أما المادة السادسة من القانون، فتنص على حظر تقديم المساعدات الأمنية للحكومة الاتحادية العراقية، مع ربط التنازل عن هذا الحظر بمدى استجابة الحكومة العراقية لتفضيلات السياسة الأمريكية، والتي تشمل التوقف عن دعم أو رعاية الفصائل المدعومة من إيران، أو اتخاذ العراق إجراءات ضد إيران. ويتم ذلك وفق مراجعة سنوية من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

وفي المادة السابعة من مشروع القانون، يُنص على فرض عقوبات موجهة ضد شخصيات سياسية سابقة وحالية، ومسؤولين رفيعي المستوى، وأعضاء في السلطة القضائية، بالإضافة إلى مصرف الرافدين، وشركة تسويق نفط العراق (سومو)، على أن يتم تطبيق هذه العقوبات في موعد لا يتجاوز 180 يوماً من تاريخ سن القانون.

أما المادة الأخيرة من القانون، فتنص على حظر استيراد الحكومة الاتحادية العراقية للغاز الطبيعي المسال من إيران، بالإضافة إلى منع أي كيان خاص داخل العراق من استيراد الغاز الطبيعي سواء من الحكومة الإيرانية أو أي كيان خاص داخل إيران.

إن الغاية من تقديم مشروع القانون الخاص بالعراق ليست العراق بذاته، وإنما تهدف إلى تحجيم الدور الإيراني في المنطقة. بمعنى أن العراق كدولة لا يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية، بل التوجس الأمريكي نابع من مدى ترابط العراق العضوي بالاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط. لذا، دأبت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ انهيار نظام البعث على محاولة خلق توازن في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية، على الرغم من التناقض الكبير بين توجهات القوتين في المعادلة الإقليمية. وقد أثمرت تلك السياسة على مدار سنوات عديدة عن نوع من الاسترضاء لكلٍّ منهما، حيث استطاع صانع القرار العراقي خلق تفاهمات ساهمت في تخفيف حدة التوتر بينهما. إلا أنه، وفقاً لمؤشرات التغيير المنبثقة من التحولات الجيوسياسية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تُظهر تطوراً جديداً في نظرتها إلى العراق، من خلال التجاذبات الإقليمية والدولية الأوسع. ولعل طرح مشروع القانون أعلاه يمثل أبرز تجليات هذا التحول. بمعنى أن سياسة العراق التحوطية، القائمة على خلق مسار متوازن بين قوتين متباينتين في الرؤى والغايات، يجب أن تفضي إلى أحد المسارين: إما التوجه شرقاً أو غرباً، ولكلٍّ منهما ضريبته الخاصة.

هذا في السياق الحكومي الرسمي، أما الطرف المقابل المتمثل بالفصائل المسلحة وشخصياتها المؤثرة في المشهد السياسي العراقي، فإنها عادةً ما تتبنى ردود فعل مختلفة أو متباينة تبعاً للقضية وسياقها. إذ ما يحدد توجه الفصائل بشكل عام جانبان: الأول هو تمثيلها في المجال السياسي العراقي، والثاني هو موقعها ضمن محور المقاومة العابر للحدود الوطنية، فضلاً عن المسار التاريخي للجماعة ومدى ارتباطها بأهداف نشوئها وتماسكها مع بيئتها الاجتماعية. لذلك، دائماً ما تبني تلك الفصائل سلوكها الاستراتيجي من

خلال الموازنة بين أبعادها الأيديولوجية (الدينية) وبين المصالح الاستراتيجية.[8] ومن جانب آخر، تتوازن بين ما تقتضيه الالتزامات الخارجية الأوسع وبين ما يفرضه الواقع السياسي الداخلي وما يمتزج فيه من مكاسب. وهو ما قد يفضي إلى موقف استراتيجي موحد بين الفصائل والحكومة العراقية في معرض استجابتها لمشروع القانون.

ونظراً لكون مشروع القانون يتمحور بصورة أساسية حول الجمهورية الإيرانية، فهذا يؤشر إلى أن إمكانية إقراره، ومن ثم مستوى ودرجة تطبيقه كما جاء في بنوده، ليس أمراً حتمياً، وإنما يستند إلى قضية أكبر، ألا وهي البرنامج النووي الإيراني. وهنا يمكن وضع افتراض يوجّه الانتباه إلى أنه كلما زادت احتمالية إبرام اتفاق نووي جديد بين الولايات المتحدة وإيران، تضاءلت فرص إقرار مشروع القانون أعلاه، وذلك لاعتبارات عدّة، لعل في مقدمتها أن الاتفاق النووي قد يتضمن في ثناياه بعضاً مما يعبّر عنه جوهر هذا القانون. الأمر الآخر، لطالما كانت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بشكلٍ خاص، ينظران إلى المشروع النووي الإيراني بوصفه تهديداً وجودياً للكيان، ومن ثم، فإن الاتفاق إذا ما أُبرم في سياق يتوافق مع الرؤية الأمريكية، فإن الاعتبارات الأقل مكانةً قد لا تحاط بعناية تُذكر، أو بمعنى آخر، يتراجع الزخم المحفّز لاستكمال مشروع القانون.

في السياق ذاته فإن مدى إمكانية إقرار المشروع في الأروقة الداخلية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يخضع لاعتبارات عديدة، وربما على رأسها الجهات الداعمة والمستفيدة من إقرار المشروع، وهنا نشير إلى جماعات الضغط بصورةٍ رئيسة، وهذا ما لم يتم الكشف عنه بعد، بمعنى أن وجود جماعات ضغط كبيرة تدفع باتجاه إقرار مشروع القانون من عدمه، يعد معياراً محدداً، فضلاً عن مدى توافق الحزبين الديمقراطي والجمهوري حول مشروع القانون.

في نهاية المطاف، تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون لا يستهدف تغيير بنية النظام السياسي العراقي بحد ذاته، بقدر ما يسعى إلى فرض إعادة تموضع استراتيجي لهذا النظام ضمن البيئة الإقليمية، عبر إعادة توجيه بوصلته السياسية من الشرق إلى الغرب. وهو ما من شأنه التأثير على مكانة بعض القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في العراق.

8- RUDOLF, Inna. The war on Gaza and Iraq's resistance state. Mediterranean Politics, 2025, 30.2: 427-438.

وفي هذا السياق، قد يجد العراق نفسه أمام عدة احتمالات، من بينها إقرار المشروع، وهو ما سيضعه تحت وطأة عقوبات قاسية تؤثر بشكل كبير على استقلالية القرار السياسي، وتُضعف من قدرة الحكومة العراقية على الاستجابة وإدارة الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمرونة.

في حين إن تراجع فرص إقرار القانون سوف تتيح للعراق إجراء بعض التدابير التي تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من تبني عقوبات مشددة على العراق وقد تتراجع إلى ضغوطات يمكن التعامل معها بمرونة من قبل صانع القرار، وهذا ما يمكن اعتباره من أكثر الاحتمالات ترجيحاً إذا ما تمكنت الحكومة العراقية من التعامل بحذر واقعي وعقلاني مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org